إشكالية تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية بالتوجه نحو تفعيل أبعاد التنمية المستدامة
-دراسة عينة من المؤسسات بولاية عنابة-

The Problem of Improving the Performance of the Economic Institution by Moving Towards Activating the Dimensions of Sustainable Development -A Study of a Sample of Institutions in the State of Annaba-

خولة والي[1,*]، هشام بوريش[2]

[1] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الذكاء الإقتصادي والتنمية المستدامة Lariedd، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)
(khawla.ouali@univ-annaba.org)

[2] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الذكاء الإقتصادي والتنمية المستدامة Lariedd، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)
(bourichehichem@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2022/09/22؛ **تاريخ القبول**: 2023/02/08؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/10

ملخص : تهدف الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة المؤسسات الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الجزئي، بصفتها شريكاً في إرساء أهداف ومبادئ هذا المفهوم، باعتبارها أهم الأطراف الفاعلة في المجتمع من خلال إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن إستراتيجياتها ونشاطاتها سعياً لتحسين أدائها الكلي، ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على كل من المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة الذي استخدم فيه برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS لتحليل نتائج الإستبيان، وقد تم التوصل إلى أن مراعاة المؤسسة للبعد البيئي والإجتماعي في طرق وأساليب تسييرها إلى جانب البعد الإقتصادي يسمح لها بالإستدامة في ظل بيئة ومحيط غير مستقر.

الكلمات المفتاح : تنمية مستدامة ؛ بعد إقتصادي ؛ بعد إجتماعي ؛ بعد بيئي ؛ أداء المؤسسة.

تصنيف JEL : Q01 ؛ Q50

Abstract: The study aims to highlight the role and contribution of economic institutions in achieving sustainable development at the micro-level, as a partner in establishing the goals and principles of this concept, being the most important actors in society by integrating the dimensions of sustainable development within their strategies and activities in an effort to improve their overall performance. From the descriptive approach, the analytical approach, and the case study approach in which SPSS was used to analyze the questionnaire results. It was concluded that the institution's consideration of the environmental and social dimension in the ways and methods of its management and the economic dimension allows it to be sustainable in light of an unstable environment and surroundings.

Keywords: Sustainable Development ; Economic Dimension ; Social Dimension ; Environmental Dimension ; Enterprise Performance.

Jel Classification Codes : Q01 ; Q50

* المؤلف المرسل

I- تمهيد :

يحتل موضوع التنمية المستدامة مكانة بارزة على صعيد الساحة الإقتصادية، فقد أصبحت الإستدامة التنموية منهج فكري حديث، يسعى لتحقيق إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحق الأجيال المقبلة من خلال تبني أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، وقد أصبح تحقيق التنمية المستدامة هدفاً مشتركاً بين الحكومات والمؤسسات التي تعتبر أحد أهم الأطراف الفاعلة في المجتمع، بإعتبارها المسبب الرئيسي لتلوث البيئة نتيجة أنشطتها الإقتصادية، ومن هذا المنطلق توجهت المؤسسات نحو إدماج أبعاد التنمية المستدامة لتتمكن من خلق مزايا تنافسية خاصة، وجذب إهتمام الأطراف ذات المصالح وتحسين سمعتها من خلال تعظيم فعاليتها ونجاعتها الإقتصادية وإيلاء أهمية للآثار المترتبة عن أنشطتها، وهو ما يدفعها إلى تحسين أدائها الكلي من خلال إلغاء المفاضلة بين تحقيق الربحية للمساهمين وبين الإلتزام بإشباع رغبات المجتمع وحماية البيئة، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة تبني أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات في تحسين أدائها؟

ولغرض دراسة وتحليل الإشكالية السابقة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي أهم دعائم التنمية المستدامة التي تحسن أداء المؤسسة الإقتصادية؟

-ما مدى تطبيق المؤسسة الإقتصادية لأبعاد التنمية المستدامة؟

-ما أثر إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة؟

فرضيات الدراسة: تبنى الدراسة وتقوم على افتراض ما يلي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية؛

الفرضية الثانية: هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة مدى تبني المؤسسة للبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة؛

– إكتشاف مدى تطبيق إستغلال المؤسسات الإقتصادية لمواردها الإقتصادية وتحقيقها لقيمة مضافة تجسيداً للبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة؛

– إبراز مدى إهتمام المؤسسات الإقتصادية بتخفيض نسبة التلوث الناتج عن نشاطاتها كأحد دعائم البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

– تسليط الضوء على مدى قدرة المؤسسات المراعية لأبعاد التنمية المستدامة على تحسين أدائها.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معالجة مدى وعي المؤسسات الإقتصادية بأهمية تبني أبعاد التنمية المستدامة ودورها على المستوى الجزئي في تحسين أدائها والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى جانب الدور الذي تلعبه الدولة على المستوى الكلي، حيث من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية وما يتطلبه من تحسين أدائها ضمن تلك الأبعاد.

منهج الدراسة: لغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم إستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بهدف وصف المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحليل وتفسير مختلف أبعاده لاستخلاص النتائج،حيث تم الإستعانة بعدد من المصادر العلمية والبحوث والدراسات والإستبانات.

الدراسات السابقة:

– دراسة (حمزة مقيطع،2017)، بعنوان: "دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين-طوطال وسوناطراك"، هدفت الدراسة إلى توضيح دور تبني المؤسسات الصناعية لمفهوم التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي من خلال دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين-طوطال وسوناطراك- حيث تم إستعراض مختلف الأعمال والسياسات والأنشطة ذات الصلة بالتنمية المستدامة من أجل تقييمها وتبيان أثر ذلك على أداء المؤسستين، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن مجمع "طوطال" يولي إهتماماً كبيراً بقضايا التنمية المستدامة وكذلك بإدماجها ضمن إستراتجياته وأهدافه العامة، وكان لذلك أثراً إيجابياً على أدائها الكلي (الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي)، في حين لم يلمس الإهتمام بقضايا التنمية المستدامة بشكل جدي على مستوى مجمع "سوناطرك" وذلك بإهمال إدراجها ضمن الإستراتيجية الكلية، مع ذلك توجد جهود معتبرة للرفع من مستوى أداء المجمع فيما يخص الصحة، الأمن والبيئة.

-دراسة (Jebbour,et al,2020)،بعنوان: "Performance and Sustainable Development : The role of Standardizatoin" تهدف الدراسة إلى إبراز أثر مفهوم التنمية المستدامة على ممارسات الشركات والمؤسسات العامة التي أصبحت مطالبة بتفعيل أبعاد هذا المفهوم نتيجة الضغوط الإجتماعية والتحديات التي يطرحها تكامل الإهتمامات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، حيث تم التوصل إلى أن إعطاء مضمون ومحتوى لهذا المفهوم يعتمد على جهود الشركات ومدى إستخدامها لمعايير التقييس ISO ومن منطلق التنمية المستدامة تم إستحداث مفهوم جديد للأداء بحيث لم يعد يختزل على الأداء المالي ويمتد إلى الأداء الإجتماعي والبيئي.

I.1- ماهية التنمية المستدامة: تلعب المؤسسات الإقتصادية دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية للدول، إذ أصبح مفهوم التنمية المستدامة أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات من أجل ضمان بقائها وإستمرارها، حيث يعد تحسين الأداء البيئي والإجتماعي مدخلاً يمكن الإعتماد عليه من أجل التميز والتفوق في بيئة الأعمال، ويتحقق ذلك من خلال إدماج أبعاد التنمية المستدامة سعياً منها لتحسين أدائها.

I.1-1- تعريف التنمية المستدامة: برز مفهوم التنمية المستدامة عام 1981 في تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية على أنها: "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالإعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة". (قادري، 2013،ص:51) ثم أصبح المفهوم الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة وفقا لتقرير برونتلاند Brundtland سنة 1987 بأنها "التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم"،(Alain, 2013, p. 4) إذ أستخدم هذا التعريف لتصميم الإستدامة والتنمية المستدامة مع التركيز على إحداث التوازن بين النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية وحماية البيئة، (Benchekiken et al, 2019, p. 14) ووفقاً لريس REYES فهي "حالة إجتماعية داخل الدولة يتم فيها تلبية إحتياجات سكانها من خلال الإستخدام الرشيد والمستدام للموارد والأنظمة الطبيعية"، ومنه فالتنمية المستدامة هي محاولة لضمان التوازن بين النمو الإقتصادي والسلامة البيئية والرفاهية الإجتماعية، وهو ما يدعم الحجة القائلة بأن مفهوم المساواة بين الأجيال يقع ضمنياً في مفهوم التنمية المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال دمج الإهتمامات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية في عمليات صنع القرار.(Mensah, 2019, p. 4)

I.1-2- أبعاد التنمية المستدامة: يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً متكاملاً يجمع بين الإقتصاد، البيئة والمجتمع وهو ما يجعلها نموذجاً تنموياً ذو رؤية إستشرافية من خلال التحول الإيجابي الذي يسلكه تحقيق التنمية من خلال تبني الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية.

أ-البعد الإقتصادي: يتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج كالإعتماد على الطاقات، تمويل إستخدام التكنولوجيا المحسنة، وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتسييرها بشكل مستدام، إضافة إلى المبادرة في إنتهاج إستراتيجيات تتشارك فيها جميع الشرائح، ووفقاً لمضمون هذا البعد تسعى التنمية المستدامة إلى تطوير التنمية الإقتصادية آخذة في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، (سلطان، 2020، صفحة 211)

ب-البعد الإجتماعي: تتضمن التنمية المستدامة تنمية إجتماعية تهدف إلى تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتها، وإرساء العدالة الإجتماعية والإنصاف والمساواة، إضافة إلى المحافظة على التنوع الثقافي، والحراك الإجتماعي في كل المجتمعات، وضمان الإستدامة الإجتماعية، من خلال تحسين الحياة المادية للناس عبر التغذية السليمة والرعاية الصحية والتعليم الجيد لأن يصبحوا أكبر قدرة وإبداعاً ومهارة وإنتاجاً وأفضل إستعداداً على معالجة المشكلات والإنخراط في التنمية المستدامة والمساهمة فيها؛ (ملاس، 2019، صفحة 38)

ج-البعد البيئي: يقصد بالبعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الإقتصادية للأجيال الحاضرة والقادة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، إضافة إلى الإستهلاك العقلاني والرشيد للموارد المتجددة والعمل على تطوير إستعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات، (بن يحي و لونانسة، 2021،ص:6)حيث تستند فكرة الإستدامة البيئية على ضمان الحفاظ على إستقرار قاعدة الموارد من خلال التوجه للإستثمار في بدائل مناسبة، وهذا يشمل الحفاظ على التنوع البيولوجي وإستقرار الغلاف الحيوي والأنظمة البيئية الأخرى التي لا تصنف على أنها موارد إقتصادية.(Jonathan. M, 2000, p. 5)

I.1-3- التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة: تعرف التنمية المستدامة على أنها "النتيجة الحتمية لرغبة مجتمعية ومسؤولية مبنية على أساس المراعاة الشاملة والمتوازنة للأداء الإقتصادي وللأبعاد الإجتماعية، وكذلك حماية البيئة تحقيقاً لرغبتين وهما تشجيع التوزيع العادل للثروات وأيضاً حماية مستقبل الأجيال المقبلة، هذه الرغبة تنطبق على كل من الدول عند وضعها للسياسات العامة وعلى الشركات بدمجها للإقتصاد والبيئة والمجتمع ضمن غاياتهم ومهماتهم"؛ (العايب، 2011، صفحة 169)

وغالباً ما يرتبط تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات والحكومات، لكن ذلك لا يتحقق إلا من خلال المؤسسات التي تنشط داخلها بصفتها تلعب دوراً فاعلاً فيه وهو ما جعل المفهوم ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، ليلزمها بإحداث تغييرات تمكنها من الإستمرار في بيئتها، من خلال تبني أبعاد التنمية المستدامة التي تحقق أهدافها وتحسن أدائها؛ (قبايلي، 2018، صفحة 67)

حيث تعرف التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات على أنها "إعتماد إستراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تلبي إحتياجات المؤسسة وأصحاب المصلحة، ومع حماية وتعزيز الموارد البشرية والطبيعية التي سيتم طلبها في المستقبل" حيث جاء هذا التعريف ليدعم المفهوم الذي إقترحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، كون أن التنمية الإقتصادية يجب أن تلبي إحتياجات المؤسسة وأصحاب المصلحة فيها،(مساهمين، مقرضين، عملاء، موظفين، موردين...)كما يسلط الضوء على إعتماد المؤسسات على الموارد البشرية والطبيعية، بالإضافة إلى رأس المال المادي والمالي، ويشدد على أن النشاط الإقتصادي يجب ألا يؤدي إلى تدهور أو تدمير الموارد الطبيعية بشكل لا يمكن إصلاحه. (Business strategies For sustainable development, 1992)

I.2- تطبيق التنمية المستدامة منهج لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة: لم يعد تحقيق المؤسسات للنمو الإقتصادي كافياً، بل أصبحت تهتم بعلاقتها مع المجتمع وتداعيات نشاطها على البيئة التي تنشط فيها، وهو ما يمكنها من تلبية رغبات الأطراف ذات المصلحة وتحسين أدائها.

I.2-1- تعريف أداء المؤسسة: يعرف الأداء حسب إيف موجين Yves Mougin على أنه "يعبر عن قدرة المؤسسة على إنتاج الخدمة عن طريق تحسين إستخدام الموارد، مما يتطلب توفر القدرة على التكيف من المنظمات مع البيئة المحيطة"(Jebbour et al, 2020, p. 2) ، ويعرفه أيضاً كل من ميلر وبروميلي Miller & Bromiley على أنه "محصلة قدرة المؤسسة في إستغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو إنعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، وإستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"؛ (عريوة، 2011، صفحة 3) ووفقا لـــ أنيك بورغينيون Annik Bourguignon يعبر الأداء عن تحقيق الأهداف مهما إختلفت طبيعتها وتنوعها، إذ يتمحور مفهومه حول ثلاث معاني أساسية تتمثل في كونه يدل على النتيجة أو الإنجاز ومقارنتها بالأهداف المسطرة من خلال إستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، كما يرتبط الأداء بمجموعة من الأفعال المتناسقة والمتكاملة فيما بينها وهو بذلك يعبر عن فعل أو نشاط، ومن ناحية أخرى ينظر إلى الأداء على أنه مفهوم إيجابي يعكس تصور المؤسسة حول النجاح. (Hattabou, 2011, p. 34)

I.2-2- علاقة الأداء بالتنمية المستدامة: لم يعد أداء المؤسسة يقتصر على الأداء المالي فقط من خلال تحقيق الربحية التي يريدها المساهمين مع رقم الأعمال وحصة السوق، بل إتسع المفهوم ليصبح أكثر شمولية آخذا بعين الإعتبار أبعاد إجتماعية وبيئية، (Dohou & Berland, 2007, p. 3) ليصبح الحديث عن الأداء الكلي للمؤسسة، الذي تعدى الأداء الإقتصادي، ليحمل في طياته مجموع الأداءات الفرعية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمؤسسة. (قبايلي، 2018، صفحة 79)حيث يتضمن الأداء الكلي التفاعل الحاصل بين المتغيرات الثلاث لتنمية المستدامة، فالأداء الإقتصادي يعمل على خلق قيمة مستدامة نتيجة التعامل مع جميع الأطراف ذات المصلحة، أما الأداء الإجتماعي فيتمثل في العدالة الإجتماعية، من خلال جذب والمحافظة على العمال، إحترام حقوق الإنسان...، في حين أن الأداء البيئي ينتج عن المحافظة على الموارد الطبيعية، بيع منتجات صديقة للبيئة. ومنه فالأداء الكلي يبحث عن إحداث تكامل للأداء بطريقة شاملة، هذا الإدماج أو التكامل يتحقق بالتجانس بين الأبعاد الثلاث(الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية). (مقيطع، 2017، صفحة 12) ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح مكونات أداء المؤسسة في ظل التنمية المستدامة.

الشكل(01): مكونات الأداء الكلي للمؤسسة

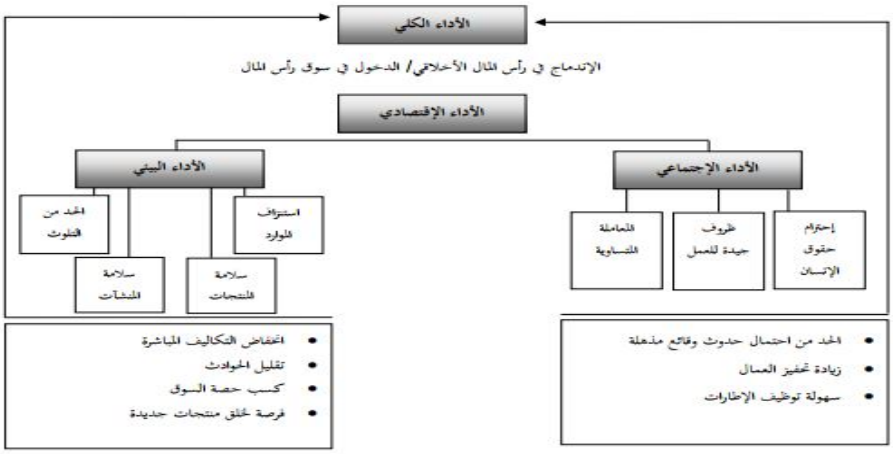

المصدر: (Dohou & Berland, 2007, p. 11)

يشمل مفهوم الأداء الكلي مراعاة ثلاث أبعاد أساسية متمثلة في الأداء الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، حيث يعكس مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنطوي على تحقيق التوازن بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وبالتالي عدم الفصل بين الأداء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق فوائد إجتماعية وبيئية.

I.2-3- المزايا من إدماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة: تعتبر التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الإقتصادية من خلال تحقيق مايلي: (بن دنيدينة، 2020، صفحة 86)

-يسمح إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب تسيير المؤسسة بالإنخراط وإنتهاج عملية التحسين المستمر ومع مرور الزمن تحقق الإستجابة لمتطلبات الزبائن تجسيداً للبعد الإجتماعي؛

-تعتمد التنمية المستدامة على مبدأ التحسين المستمر من خلال الإعتماد على الإدارة الشاملة على المدى الطويل؛

-إن تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة يسمح لها الإستدامة في ظل بيئة ومحيط غير مستقر؛

-تسعى المؤسسة إلى تحقيق الفعالية البيئية من خلال الربط بين الأداء البيئي والأداء المالي والمردود المالي، إضافة إلى إحترام القوانين والتشريعات وهو ما يحقق إيجابيات من الناحية المالية والبيئية، من خلال الإقتصاد في الطاقة بتقليل الإستهلاك والتحكم في التكاليف البيئية؛

-إن التصرفات المسؤولة إقتصادياً، إجتماعياً وبيئياً إتجاه كل الأطراف ذات المصلحة تمكن المؤسسة من تدعيم سمعتها وتحسين وضعها الإجتماعي؛

-تلعب المؤسسة دوراً إجتماعياً من خلال تحملها المسؤولية الإجتماعية والمساهمة في التنمية الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة من خلال التكوين والإندماج المهني؛

-إن ممارسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات يحفزها على التحاور والإعلام وإشراك كافة الأطراف ذات المصلحة في عملية تحقيق التنمية المستدامة؛

-أصبحت الهيئات المالية تحفز المؤسسات التي تراعي الإهتمامات البيئية والإجتماعية وتعاقب على تجاهل ذلك، بل وتمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة.

II - الطريقة والأدوات :

يندرج ضمن هذا المحور عرض مجتمع وعينة الدراسة إلى جانب عرض الأدوات والبرامج الإحصائية التي تم الإعتماد عليها في معالجة للبيانات المجمعة بواسطة الإستبيان.

II. 1- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مستويات إدارية مختلفة التي يمكنها الإجابة عن أسئلة الإستبيان، من خلال إختيار الوظائف القيادية، الإدارية والإشرافية على مستوى المؤسسات الإقتصادية التي تنشط بولاية عنابة وتنتمي إلى قطاع مواد البناء، المعادن والنحاس، الصناعات البيتروكميائية، صناعة وتوزيع وتسويق الغازات الصناعية والطبية، صناعة منتجات صحية، أما عينة الدراسة فلقد تم إختيار عدة تخصصات على مستوى المؤسسة (مدير، نائب أو مساعد مدير، رئيس مصلحة، مسؤول مشتريات، إطار مسير، مدير مواد بشرية، إطار دراسات)، لمعرفة مدى مراعاة أبعاد التنمية المستدامة في تلك المؤسسات الإقتصادية وتأثير ذلك على أدائها،حيث تم إستخدام الإستبانة كأداة للدراسة تتضمن مجموعة من الأسئلة بغرض جمع البيانات اللازمة، إذ تم توزيع 58 إستبانة تم إسترجاع 54 منها، وإلغاء 4 إستمارات كونها غير صالحة للدراسة.

II. 2-مكونات الاستبيان: قسمنا الاستبيان إلى جزأين كالتالي:

أ-الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وهي: الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الأقدمية المهنية؛

ب-الجزء الثاني: يتكون من (30 عبارة) الهدف منها هو الكشف عن مدى مراعاة أبعاد التنمية المستدامة وتأثيرها على الأداء في المؤسسة الإقتصادية، لذا قسم هذا الجزء إلى محورين أساسين: يتمثل المحور الأول في المتغير المستقل للدراسة والذي يعكس مدى توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسات محل الدراسة، حيث خصص لهذا المحور العبارات التالية(من 1 الى 30)، والمحور الثاني يتمثل في المتغير التابع ويتجلى في أداء المؤسسة الإقتصادية، وقد خصصت له العبارات (من31 إلى 60).

II. 3-صدق أداة الدراسة: يقصد به أن أداة الدراسة (الاستبانة) صالحة لقياس ما أعدت لأجله، فهو يعبر عن شمول الاستمارة على كل عنصر من العناصر التي يجب أنه تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل فرد من أفراد العينة المعنية بالدراسة.

II. 3-1-الصدق الذاتي (الإتساق الداخلي): وللقيام بهذا الاختبار قمنا بحساب معامل الإرتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات كل محور والدرجة الكلية لجميع فقرات كل محور وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول الآتية:

الجدول (01): معاملات الإرتباط بين درجات فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية لمتغير التنمية المستدامة

البعد الإقتصادي		البعد الإجتماعي		البعد البيئي	
01	0.904**	11	0.959	21	0.936
02	0.790**	12	0.960	22	0.932
03	0.917	13	0.956	23	0.942
04	0.898	14	0.906	24	0.973
05	0.953	15	0.856	25	0.901
06	0.899	16	0.897	26	0.956
07	0.923	17	0.922	27	0.950
08	0.970	18	0.887	28	0.952
09	0.903	19	0.917	29	0.968
10	0.938	20	0.951	30	0.978
****دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**					

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

يتضح من الجدول(01) أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الخاص بالتنمية المستدامة موجبة و تراوحت بين (0.790)، في حدها الأدنى أمام الفقرة (02)، وبين (0.978)، في حدها الأعلى أمام الفقرة (30)، و أن كل الفقرات كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر صادقة لما وضعت لقياسه أي أن هناك اتساق داخلي بين الفقرات والمحاور التي تنتمي إليها.

الجدول (02): معاملات الارتباط بين درجات فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية لمتغير الأداء في المؤسسة الإقتصادية

الأداء الاقتصادي		الأداء الاجتماعي		الأداء البيئي	
01	0.973	11	0.945	22	0.915
02	0.906	12	0.970	23	0.945
03	0.971	13	0.934	24	0.928
04	0.953	14	0.863	25	0.946
05	0.985	15	0.943	26	0.917
06	0.972	16	0.915	27	0.931
07	0.966	17	0.916	28	0.930
08	0.924	18	0.957	/	/
09	0.972	19	0.817	/	/
10	0.908	20	0.963	/	/
/	/	21	0.986	/	/
دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)					

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

يتضح من الجدول(02) أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الخاص بالاداء البيئي موجبة وتراوحت بين (0.817)، في حدها الأدنى أمام الفقرة (19)، وبين (0.985)، في حدها الأعلى أمام الفقرة (05)، وأن كل الفقرات كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر صادقة لما وضعت لقياسه أي أن هناك اتساق داخلي بين الفقرات والمحاور التي تنتمي إليها.

II. 4- ثبات أداة الدراسة: ويقصد بثبات أداة البحث (الاستبانة)، التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم، حيث تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ cronbach's alpha لقياس مدى ثبات أداة البحث (الاستبانة)، والذي يعتبر أفضل الطرق للدلالة على تقدير الثبات، حيث تم إحتساب هذا المعامل لأداة الدراسة ككل ولكل متغير على حدى، وهذا ما نبرزه في الجدول التالي:

الجدول (03): معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

محاور الدراسة	عدد العبارات	ثبات المحور
أبعاد التنمية المستدامة	30	0.992

الأداء في المؤسسة الإقتصادية	29	0.993
الكل	59	0.996

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل ثبات المحور الأول ككل " أبعاد التنمية المستدامة "بلغت قيمته (0.992)، وهي قيمة ممتازة، أما معامل الثبات للمحور الثاني ككل الأداء في المؤسسة الإقتصادية فقد بلغت قيمته (0.993) وهي قيمة ممتازة كذلك، كما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام ككل بلغت قيمته (0.996)، وهي قيمة ممتازة يمكن الإعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

II.5- الأساليب الإحصائية: بهدف تحليل البيانات وإختبار الفرضيات تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، حيث تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية عن طريق حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS، والذي بفضله تم إستخراج كل أنواع الجداول والمقاييس الإحصائية المناسبة للدراسة، والمتمثلة في: التكرارت والنسب المئوية، المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، كما تم الإعتماد على معامل الإرتباط بيرسون وإختبار الإنحدار الخطي المتعدد.

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال مجتمع وعينة الدراسة، وتحديد الأساليب الإحصائية المراد ىإستخدامها، تسعى الدراسة التحليلية لمختلف البيانات المتحصل عليها إلى مناقشة وإختبار الفرضيات وتقديم جملة من النتائج التي تم التوصل إليها.

III.1-وصف خصائص العينة: وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يمثل الخصائص الشخصية للعينة

المتغيرات	البيان	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	30	60.0
	أنثى	20	40.0
السن	من 20 –29 سنة	2	4.0
	30-39 سنة	29	58.0
	40-49 سنة	14	28.0
	من 50 سنة فما فوق	5	10.0
المستوى	نائب أو مساعد مدير	1	2.0
	رئيس المصلحة	26	52.0
	مسؤول المشتريات	4	8.0
	اطار مسير	10	20.0
	مدير الموارد البشرية	8	16.0
	إطار دراسات	1	2.0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

من خلال الجدول أعلاه تتضح خصائص العينة فيما يلي:

-**الجنس**: النسبة الأعلى 60 % تم تحقيقها في جنس الذكور مقابل نسبة 40% لجنس الإناث.

-**السن**: النسبة الأعلى للفئة العمرية (30-39) سنة حيث قدر عددهم ب(29) موظف بنسبة 58 %، تليها الفئة (40- 49) سنة حيث قدر عددهم ب (14) موظف بنسبة 28%، ثم تليها الفئة من 50 سنة فما فوق ب 10 % حيث قدر عددهم ب 10 موظفين، وأخيرا الفئة (20 - 29) سنة التي يقدر عدد الإطارات بها (2) فقط بنسبة 4%.

-**المستوى الوظيفي**: من خلال الجدول يتضح أن 52% من الإطارات محل الدراسة رؤساء مصلحة، ثم تليها بالمرتبة الثانية نسبة 20% من منصب إطار مسير، و 16% بالنسبة من الإطارات هم مديري موارد بشرية، ثم تليها بالمرتبة الرابعة نسبة 8% من الإطارات هم مسؤولي مشتريات، وما نسبته 2% من الإطارات يزاولون وظيفة نائب أو مساعد مدير عام وإطار دراسات.

الجدول (05): يمثل الخصائص الوظيفية للعينة

المتغيرات	البيان	التكرار	النسبة
المؤهل الجامعي	ثانوي	5	10.0
	جامعي	39	78.0
	دراسات عليا	6	12.0

الخبرة	من سنة الى 5 سنوات	8	16.0
	6-10 سنوات	19	38.0
	11-15 سنة	8	16.0
	من 16 سنة فأكثر	15	30.0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

من خلال الجدول يلاحظ أنه تختلف المستويات التعليمية للإطارات المؤسسات-محل الدراسة- حيث أن حوالي 78% من إطارات المؤسسات محل الدراسة ذوي مستوى جامعي، وأكثر من 12% منهم هم من مستوى دراسات عليا، وبنسبة 10 %هم مستوى ثانوي، أما بالنسبة لمتغير الخبرة فقد بينت معطيات الجدول أعلاه أن 38% من الإطارات محل الدراسة عدد سنوات خبرتهم تتراوح من 6 إلى 10 سنوات، و30% منهم عدد سنوات خبرتهم أقل من 16 سنة فأكثر، و16 % منهم عدد سنوات خبرتهم كانت من سنة إلى 5 سنوات ومن 11 سنة إلى 15 سنة، وهذا دليل على أن نسبة كبيرة من موظفي المؤسسة محل الدراسة لديهم خبرة معتبرة في المجال.

III.2- تشخيص ووصف مستوى إدراك متغيرات الدراسة:

سيتم في هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية محورا بمحور، من خلال محاولة تشخيص ووصف مستوى إدراك متغيرات الدراسة لدى العينة، وتحليلها و تفسيرها.

III.2-1-عرض النتائج المتعلقة بأبعاد المتغيرين: يتكون كل متغير من 03 أبعاد، ومن أجل تحليلها سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وذلك لمعرفة درجة أهمية المتغيرين أبعاد التنمية المستدامة وأداء المؤسسة الإقتصادية داخل المؤسسات محل الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (06): مستويات الموافقة لأبعاد المتغيرات

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	أبعاد التنمية المستدامة				
01	البعد الإقتصادي	3.83	0.35	2	مرتفع
02	البعد الإجتماعي	3.92	0.25	1	مرتفع
03	البعد البيئي	3.59	0.30	3	متوسط
	أداء المؤسسة الإقتصادية				
01	الأداء الإقتصادي	4.14	1.13	1	مرتفع
02	الأداء الإجتماعي	3.95	0.33	2	مرتفع
03	الأداء البيئي	3.93	0.26	3	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه وإنطلاقا من النتائج الواردة في الجدول يمكن ترتيب المحاور تنازليا من الإتجاه الأقوى الى الأقل بناء على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري كما يلي:

جاء البعد الاجتماعي في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.92) بإنحراف معياري قدره (0.25)، يليه البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.35، وجاء البعد البيئي ثالثا بمتوسط حسابي 3.59 وانحراف معياري 0.30؛

أما فيما يخص المتغير الثاني الخاص بأداء المؤسسة الإقتصادية يمكن ترتيب الأبعاد كالآتي:

جاء الأداء الاقتصادي في المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.14) بإنحراف معياري قدره (1.13)، يليه الأداء الإجتماعي بمتوسط حسابي 3.95 وإنحراف معياري 0.33، في حين جاء الأداء البيئي ثالثا بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 0.26.

III.2-2-إختبار الفرضيات: يعرض هذا الجزء علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية باستعمال الأساليب الإحصائية التحليلية، وذلك لغرض اختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقات الإرتباط، بالإضافة إلى إستعمال الأساليب الإحصائية التحليلية لغرض قياس أثر المتغيرات الرئيسية والفرعية في المتغير المعتمد.

III.2-2-1-إختبار علاقات الارتباط لعينة الدراسة: الفرضية الأولى: تمهيدا لأسلوب تحليل الإنحدار في إختبار الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة سنقوم بإستخراج قيم الإرتباط لمعامل بارسون(pearson) ، للمتغيرات المستقلة للتأكد من وجود علاقة ارتباطيهة بينهما، حيث

نصت الفرضية الأولى على ما يلي: " توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) ، بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية."

ومن أجل إختبار الفرضية السابقة سنعتمد على حساب معامل إرتباط (Pearson) ، وذلك للتعرف أولا على طبيعة الإتباطات فيما بين المتغيرات الفرعية، وتحديد مدى تجاذبها و تقاربها من تنافرها و تباعدها، ومن ثم بيان دقة إختيار هذه المكونات وانتمائها لمجتمع واحد، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (07): قيم الارتباط لمعامل (pearson) بين التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية

	الأداء في المؤسسة الاقتصادية	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	0.991**	0.000
البعد الاجتماعي	0.993**	0.000
البعد البيئي	0.954**	0.000
التنمية المستدامة	0.988**	0.000
الارتباط ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

يتضح من خلال الجدول رقم (07)، أن معامل الإرتباط بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية، كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وجميع أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي،) والأداء في المؤسسة الاقتصادية عند العاملين بالمؤسسات محل الدراسة، وطبقاً لهذه النتائج فهناك مبرر قوي بقبول الفرضية والتي تنص على أنه توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية بالمؤسسات محل الدراسة.

III.2.2.2- إختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة: الفرضية الثانية:

حيث تضمنت هذه الفرضية ما يلي: "هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) ، بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية"، ومن أجل إختبار هذه الفرضية التي تعتبر جوهر البحث لابد أولا التأكد من صلاحية النموذج لإختبار هذه الفرضية، وذلك بالإعتماد على نتائج تحليل التباين لانحدار(Analysis of variance) ، بالإضافة إلى تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي(Multiple Regression Analysis) ، وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع.

الجدول (08): نتائج تحليل الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر أبعاد التنمية المستدامة مجتمعة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية مجتمعة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	معامل التحديد (R2)	مستوى الدلالة(F)
الإنحدار	3	30492.6	10164.2	1462.04	0.990	*0.00
الخطأ	46	319.7	6.952			
المجموع	49	30812.4				

المصدر:من إعداد االباحثين بناءً على مخرجات(spss25) ، (*)ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (08): يتضح أن قيمة مستوى الدلالة(F) ، والبالغة (1462.04)، ومعامل التحديد 0.99، وقيمة الدلالة المعنوية 0.00 وهو أصغر من مستوى الدلالة المفروض (0.05) وبناءا عليه نستنتج أن النموذج صالح لإختبار هذه الفرضية، ويتضح من الجدول نفسه أن أبعاد التنمية المستدامة مجتمعة تفسر على نحو عام ما مقداره (99.0%)، من التباين في المتغير التابع (أداء المؤسسة الإقتصادية) وهي قوة تفسيرية ممتازة.

الجدول(09): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لاختبار أثر أبعاد التنمية المستدامة مجتمعة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية للعاملين مجتمعة

المتغير المستقل	(ß)	قيمة(T) المحسوبة	الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	مستوى الدلالة(sig)	وجود الأثر
الثابت	1.70	0.758	/	/	/	/
البعد الاقتصادي	1.20	3.18	0.995	0.990	*0.003	يوجد أثر
البعد الاجتماعي	1.73	5.38			*0.000	يوجد أثر

البعد البيئي	0.01	0.12			0.903	لا يوجد أثر
(ε)الخطأ المعياري	(*)ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)					

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (spss25)

يتضح من خلال الجدول رقم (09)، انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد البيئي على الأداء في المؤسسة الاقتصادية بالمؤسسات محل الدراسة، وذلك إستنادا إلى أن قيمة الدلالة المعنوية لبعد البالغة 0.90 وهي قيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.05)، بينما يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأبعاد (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي) على الأداء في المؤسسة الاقتصادية بمؤسسة محل الدراسة وذلك إستنادا إلى أن قيمة الدلالة المعنوية للبعد الاقتصادي (0.00) والبعد الاجتماعي (0.00) وهي قيم أقل من قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.05)، وبالتالي فإنه توجد أثر بين أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الإجتماعي) وبين الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

IV- الخلاصة :

من خلال ما تم تقديمه في الدراسة تتضح مساهمة المؤسسات الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدماج أبعادها ضمن سياسات وأنشطة المؤسسة لما لها من مزايا وفوائد تضمن بقائها وإستمراريتها، لذلك تطرقنا لتحديد علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية، بإستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط، وذلك لقياس أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع، بالإضافة إلى تحليل معامل الإنحدار الخطي التدريجي، لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-حرص المؤسسة الإقتصادية على حماية البيئة وتقليل الغازات الملوثة لرفع مستوى أدائها البيئي؛

-تلبية رغبات الأطراف ذات المصالح وتحمل المسؤولية الإجتماعية يضمن تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة؛

-مراعاة المؤسسة للبعد البيئي والإجتماعي في طرق وأساليب تسييرها إلى جانب البعد الإقتصادي يسمح لها بالإستدامة في ظل بيئة ومحيط غير مستقر،

-توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leqslant 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة؛

-هناك أثر بين أبعاد التنمية المستدامة على الأداء عدا البعد البيئي الخاص بالتنمية المستدامة.

- الإحالات والمراجع :

1 قادري محمد الطاهر(2013)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية، ص51.

2 Alain Fernandez Nodesway(2013), Mettre en œuvre les développement durable en entreprise en 12 point : devloppement durable & performance (livre blanc), p4.

3 Tadj Eddine Benchekiken et autre(2019), l'entreprise durable : une tendance, une exigence ou une opportunité pour réussir sa stratégie, journal of north african economic, V15, N 1, p14.

4 Mensah.J(2019), sustainable development : Meaning history, principles, pillars and implication for human action: literature review, cogent social sciences,5(1), p4.

5 سلطان كريمة (2020)، التوجه نحو تحقيق مؤسسة مستدامة من خلال ممارسات المسؤولية الإجتماعية-مؤسسة lafarge HOLICIM الفرنسية نموذجاً- مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد05، العدد 2، الجزائر، ص211. على الخط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/468/5/2/140011 (تاريخ الزيارة 2022/04/06)

6 ملاس حسيبة (2019)، تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة-الإمارات العربية المتحدة نموذجاً-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد4، العدد11، الجزائر،ص38. على الخط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/11/4/103148 (تاريخ الزيارة: 2022/04/06)

7 إبراهيم بن يحي، رمضان لونانسة (2021)، دور نموذج الأعمال pss في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد4، العدد2، الجزائر، ص6. على الخط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/649/4/2/153092 (تاريخ الزيارة: 2022/04/10)

8 Jonathan M. Harris(2000), Global development and environment institute, working paper, Basic principles of sustainable development, Medford MA: tufts university,p5.

9 العايب عبد الرحمان(2011)، وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية:دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الإسمنت في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، الجزائر، ص169. على الخط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/63/11/11/6115 (تاريخ الزيارة: 2022/04/10)

10 قبايلي أمال(2018)، دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية-دراسة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص67.

11 International Institute for sustainable development(1992),Business strategies For sustainable development,p1 online https://www.iisd.org/publications/business-strategy-sustainable-development (Visited : 14/05/2022)

12 Jabbour Nouzha et al(2020), performance and sustainable development: the role of standardization, in proceedings of the 2020 4th international symposium on computer science and intelligent control, Associatoin for computing machinery, Newcastle upon tyne, united kingdom,p1-6.

13 عريوة محاد (2011)، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية-دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص3.

14 Hattabou Anas (2011), le pilotage de la performance globale entre logique de conformatoin et logique d'innovatoin :une approche par les systemes pionnieres au maroc,thése doctorat, faculté de science juridiques économiques et sociales de marrakech, Université cadi ayyad, p34.

15 Angèle Dohou, Nicolas Berland(2007), Mesure de la performance globale des entreprise, provider by research paper in economics, Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité,France,p1-22.

16 قبايلي أمال، مرجع سابق، ص79.

17 حمزة مقيطع (2017)،دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية-دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيين-طوطال وسوناطراك-،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد2، العدد2، الجزائر، ص 12. على الخط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/631/2/2/141522 (تاريخ الزيارة: 2022/04/06.)

18 بن دنيدينة سعيد (2020)، دور الذكاء الإقتصادي في تحسين الاداء المستدام بمنظمات الأعمال(دراسة ميدانية)،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،ص86.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

خولة والي، هشام بوريش (2023)، إشكالية تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية بالتوجه نحو تفعيل أبعاد التنمية المستدامة – دراسة عينة من المؤسسات بولاية عنابة-، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 127-137

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**